المشهد
العدد 334 - السنة الثالثة عشر- الأحد 28 أبريل 2024 م – 19 شوّال 1445هـ

قالت العرب

وكنت جميلة كالأرض كالأطفال كالفلّ / وأقسم من رموش العين سوف أخيط منديلا وأنقش فوقه لعينيك / واسما
حين أسقيه فؤادا ذاب ترتيلا / يمدّ عرائش الأيك سأكتب جملة أغلى من الشهداء والقبّل / فلسطينية كانت ولم تزل
محمود درويش (1941 -2008)

الفساد والسرقة النخبوية يتحولان إلى عرف فى أفريقيا

الباحثة الجزائرية فوزية زراولية: رشوة وتبييض أموال، ونهب مباشر للمال العام من طرف النخبة الحاكمة جنوب الصحراء

يلعب الريع دورا محوريا فى صياغة السياسات الداخلية للعديد من الدول الإفريقية، فما يقارب أكثر من نصف دول القارة يعتمدون على الموارد الطبيعية فى تمويل الحياة السياسية والاقتصادية، ولكن التبعية للموارد هذه كان لها الوقع الكبير على البنية المجتمعية ومستويات العنف داخل الدولة خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية. فكل من الحروب فى نيجيريا، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، لا تنفصل عن منطق عمل الآلة التوزيعية الداخلية، وكيفية توزيع الثروات وتوظيفها لتعزيز الانقسامات الداخلية، وإقصاء المعارضة، وتخريب القطاع الإنتاجى فى مقابل توسيع نشاطات غير ريعية استهلاكية، وكل هذه الممارسات قادت على المدى البعيد إلى تخريب آليات التعايش الداخلي.

هذه الرؤية تشكل ملخص دراسة الباحثة الجزائرية فوزية زراولية الأستاذة المساعدة فى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جيجل، والتى عنونتها بـ "الريع والحروب الأهلية فى إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية"، ونشرت بمجلة الحقيقة وكشف فيها كارثية الأوضاع المأساوية التى تعانى منها الشعوب الأفريقية جراء انتشار الحروب والنزاعات والفساد بين النخب الحاكمة والمؤسسات التى تنضوى تحت رئاستها.

تشير زراولية إلى أنه ليست كل دولة غنية بالثروات الطبيعية هى عبارة عن دولة ريعية، وليست كل الدول الريعية هى دول تابعة، وبالتالى ليست كل دولة ريعية مهددة بالانهيار. فالدولة الريعية هى التى تكون فيها نسبة عائدات صادرات المواد الأولية من الناتج الداخلى الخام عالية، والدولة الريعية التابعة هى التى تكون فيها حصة الفرد من عائدات الريع كبيرة جدا. إذن ما يقود إلى الحرب الأهلية هى التبعية وليس الريع ولا الوفرة، وهذا ما أكده باسيدو ولاى من خلال دراستهما الكمية.

وتقول يختلف أثر التبعية الريعية على الاستقرار الداخلى للدول الأفريقية باختلاف نوعية المورد. وفقا لتحليلات تاد دانينغ، تقتضى دراسة الاقتصاد السياسى للدولة الريعية منح الاعتبار لطبيعة المورد المتواجد فى الدولة محل البحث، فليست كل الموارد الطبيعية تتجه إلى الخزينة الوطنية، وليست كل الموارد تفرز لنا دولة ريعية. منهجيا، وحسب دراسات فيليب لو بيلون يمكن التمييز بين نوعين من الثروات الطبيعية: الموارد المنتشرة جغرافيا والقابلة للنهب كماس الطمى والأحجار الكريمة، والموارد المتمركزة جغرافيا وغير القابلة للنهب كالنفط. على هذا الأساس، من المستحسن التركيز فى البحث على الأنظمة الغنية بالموارد المتمركزة جغرافيا، التى تحتاج لرؤوس أموال طائلة للاستغلال ومن الصعب الوصول لها من طرف الفواعل الخاصة. يسهل على الحكومة أن تؤسس على هذا النمط من الموارد قاعدة ضريبية ورقابة محكمة، الأمر الذى يرفع من مخاطر استهدافها ويضمن تحكم النخبة فيها، فى حين تتطلب الموارد المتناثرة جغرافيا تكاليف محدودة لاستخراجها، ويمكن الاستحواذ عليها بسهولة من طرف الفواعل الخاصة كالمليشيات، الأمر الذى يفرز إرهاصات واسعة النطاق على المستوى السياسى ويحرم الدولة من عائداتها. لكن يمكن استثناء هذه المسلمة إذا كانت الدولة المعنية بالدراسة لها نظام ضريبى قوى أومؤسسة عسكرية قوية.

وتضرب زراولية مثلا، تقول "استطاعت المليشيات الإثنية فى دلتا النيجر السيطرة على نسبة معتبرة من الإنتاج النفطي. منذ ٢٠٠٩ تطورت حركات القرصنة النفطية بشكل ملحوظ، حيث تم تخريب العديد من الأنابيب التابعة لشركة شل. تصاعد حركة التهريب فى السنوات الأخيرة، ما هو إلا ترجمة لتحكم الحركات المافياوية بإقليم دلتا النيجر وامتلاكها لقوارب متطورة لنقل حاويات النفط المسروق، إلى جانب اتصالاتها الواسعة مع الشبكات المافياوية الدولية والإقليمية. يوضح هذا المثال أن نوع الثروة وطريقة الاستخراج ليست عاملا كافيا من أجل الفصل فى قدرة الدولة الريعية على التحكم بعائدات الثروات التى تملكها. من جهة أخرى، تلعب نسبة الاحتياطات الداخلية من الثروة التى تمتلكها الدولة دورا محوريا فى تحديد سلوك النخبة الداخلي. وضح جون هيليرن فى دراسته حول الدول النفطية والسلوك الديمقراطى فى الدول الإفريقية أن هناك فارقا بينا بالدول النفطية السائرة إلى النضوج مثل أنجولا ونيجيريا،، وبين الدول النفطية المتراجعة الاحتياطات لأنها محدد محورى لتحليل العلاقة بين المجتمع والنخبة الحاكمة، ومستويات الفساد، ودرجات النهب النخبوي، الذى قد يقود إلى إشعال فتيل الحروب الداخلية.

وترى أنه غالبا تتبنى الدول الريعية فى إفريقيا آليات إنفاقية غير عقلانية، سواء دائمة أو مؤقتة. الشق الأول، يمثل المبادرات الإنفاقية طويلة الأمد والمستمرة كالخدمات الاجتماعية، القروض الاستهلاكية، المشاريع الاجتماعية الضخمة، وحتى التمويل الموجه للتنظيمات المجتمعية الهادفة لإعادة إنتاج أيديولوجة الدولة، وسياسيا أغلبها مقننة وممأسسة وتلعب دورا محوريا فى تحديد الاستجابات الداخلية تجاه النخبة الحاكمة، من جهة، وصياغة الإدراكات الفردية والجماعية تجاه النظام السياسي. مخرجات النسق السياسي، من جهة ثانية تقنن هذه الآليات فى حالات عديدة بشكل يسمح بإعادة إنتاج البنية المجتمعية والاقتصادية التى ترغب النخبة الحاكمة فى تطويرها.

ثانيا، الآليات المؤقتة والتى عرفت اتساعا كبيرا فى السنوات الأخيرة وخاصة فى الديمقراطيات الصورية أو التى يسميها نيكولاس فان دى والب التسلطيات الانتخابية من ضمن هذه الوسائل الجديدة، شراء الأصوات أثناء الانتخابات، توزيع الأموال أثناء الحملات الانتخابية، وتعتبر الحالة النيجيرية هى الرائدة فى هذا النمط من التوزيع الريعى .لكن لا يمكن أن ننفى أن هناك من الدول التى قد تتبنى سياسات توزيعية ريعية معتدلة، ويعتبر نظام هوفوييه سابقا فى ساحل العاج من أهم الأمثلة عن الأنظمة الزبائنية الريعية المستقرة، والتى استطاعت تجنب الانهيار الكلى عبر سياسات توزيعية معتدلة استهدفت تقليص واحتواء الانقسامات الجهوية.

وتؤكد دراسة الحروب الأهلية فى الدول الغنية بالثروات الطبيعية أنه يقتضى فهم تطوير ممارسات النهب على مستوى النخبة الحاكمة. ففى بعض الدول الإفريقية، لا يعتبر الفساد ممارسة عرضية منحصرة فى مستويات محددة، ولكنه سياسة واستراتيجيات مخطط لها، وموجهة بشكل يسمح للنخبة الحاكمة برفع ثروتها الشخصية من المال العام، ويقود إلى تعميق الانقسامات المجتمعية. فممارسات السرقة تمس جميع المؤسسات الوطنية، كالمؤسسة العسكرية، والبرلمان، والقضاء، حيث يتورط أغلب الموظفين الساميين فى سرقة المال العام لتحقيق الأغراض الشخصية. تكون مستويات الفساد عالية جدا فى الأنظمة الرئاسية التى يسيطر عليها الشخص الواحد مقارنة بالأنظمة العسكرية أو التى لا يهيمن فيها الشخص الواحد بل لوبيات مشتركة مع بعضها البعض، لأن الرئيس فى الأنظمة الأولى يتمتع بصلاحيات واسعة للتدخل فى المال العام والإنفاق من الخزينة العامة..

وتشدد زراولية على أن مظاهر الفساد السياسى والسرقة النخبوية من الرشوة وتبييض الأموال، والنهب المباشر للمال العام من طرف النخبة الحاكمة تحولت إلى عرف متبنى بشكل دورى فى معظم الدول الغنية بالثروات جنوب الصحراء. إذ أكدت جميع التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد والشفافية أن الدول النفطية مثل الكاميرون، التشاد، الكونغو . برازافيل، غينيا الإستوائية ونيجيريا متصدرة لقائمة الدول التى تشهد أكبر نسب النهب النخبوي. تحولت فيها الشركات الاستخراجية سواء العامة أو الخاصة منها، مثل: الشركة النفطية الأنجولية، الشركة البترولية الوطنية النيجيرية، الشركة الوطنية لبترول الكونغو، الشركة الوطنية للمحروقات فى الكاميرون، جى بيترول الغينية، إلى مؤسسات محورية ومحددات جوهرية لاستمرار النظام وبقائه، وفى حالات أخرى، أصبحت مصدرا للصراع الدائم بين اللوبيات الداخلية المهيمنة التى تسعى بشتى الطرق إلى الحفاظ على رقابتها المطلقة على مصدر العائد.

وتتابع أن اتساع حركة الفساد النخبوى فى الدول الريعية الإفريقية هو إفراز لمسارين محوريين، الأول وهو الإقصاء، والثاني، وهو الإدماج. إقصاء المواطن من عملية اتخاذ القرار وتجريده من دوره كمراقب فى معادلة العقد الاجتماعي، وإعادة إدماجه فى الحلقة المفرغة للنظام التوزيعى النيوباتريمونيالى الذى حرصت النخب المهيمنة، سواء مدنية أو عسكرية، على ترسيخه منذ الاستقلال. فالريع سمح للنخبة الحاكمة بقمع النزعات الاحتجاجية الداخلية عبر بناء الجيوش والأجهزة الاستخباراتية الموجهة لقمع أى شكل من أشكال المعارضة الداخلية، كما منحها الفرصة لتشتيت العمل الجماعى وإلغاء الوظيفة السياسية للمجتمع المدنى من خلال إلغاء الضرائب أو تخفيضها لمستويات دنيا. فإذا كان المواطن فى الديمقراطيات الغربية يلعب دور المراقب لمنع النخبة من الاستبداد بالسلطة، فإنه فى الدول الإفريقية الريعية، يلعب دور الزبون الذى يخدم مصالح نخبة ضيقة لا تكترث للصالح العام.

وتلفت زروالية أن هذا النمط من الفساد النخبوى لا يقتصر على مرحلة الأنظمة المطلقة، ولكن مازال قائما حتى يومنا هذا. فالموجة الديمقراطية التى مست معظم الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينات لم تحرم النخب التقليدية من الحفاظ على مكانتها فى قلب هرم السلطة، بل ساعد آليات جديدة للاستيلاء على المال العام تحت حجة التعددية السياسية، وهنا نقتبس التعبيرالشهير لبيار جاكموت "إن الدولة الإفريقية دولة بدائية حيث الإشية هى المعيار الجوهرى للمعاملات الداخلية والفساد النخبوى تحول إلى مرض مزمن، ولهذا لا بد أن نتوقف عن النظر لها على أنها الحلقة الانتقالية لمشروع بناء الدولة المعاصرة، والبدء بالنظر لها كملكية خاصة".

إن تنامى النهب النخبوى فى المجتمعات الإفريقية لم يساعد فقط على تراجع الخدمات الاجتماعية وارتفاع مستويات الفقر، بل ساهم فى تخريب مراكز إنتاج الشرعية الداخلية للنخبة الحاكمة وفاقم من أزمة التغلغل. هذه الأخيرة التى تحولت على المستوى البعيد إلى مجموعة من الحركات الانفصالية المطالبة بتشكيل دويلات مستقلة بدعم من الدول المجاورة أو القوى الكبرى. عائدات الريع ساهمت من جهة من تمويل الحسابات الخاصة فى البنوك الخارجية، ولكن من جهة أخرى، مهدت لتنامى العنف المجتمعى الذى أصبح خلال فترة وجيزة عبارة عن حالات عنف على درجة عالية من الشدة. فانهيار الدولة فى سيراليون، ليبيريا، والكونغو الديمقراطية، وفشل الحكومات فى كل من الغابون، الكاميرون، التشاد ما هى إلا تعبير عن السياسات النخبوية الريعية القائمة على احتكار المال العام لخدمة الأغراض الشخصية.

وتنبه إلى أن تعميم الفساد فى المجتمع وتبنيه كاستراتيجية دورية من طرف القطاعات المجتمعية الدنيا، قد يكون تعبيرا عن خيار شخصى أو تعبيرا عن حتمية مفروضة. بالنسبة للعديد من المسؤولين المتواجدين على رأس المناصب العليا فى البيروقراطيات، فإن الفساد هدفه رفع العائدات من النفوذ الذى توفره الوظيفة المؤسساتية والسلطة الظرفية التى منحت له، بغض النظر إن كان هذا الموظف لديه توجهات سياسية أو لا، فالتعسف بالسلطة الممنوحة له هو إفراز للطمع أكثر منه إفرازا لتوجه سياسي. نسبة الاختلاس لدى هذه الفئة المجتمعية تكون جد مرتفعة فى حالة الأنظمة المشخصنة التى يكون فيها تواتر تغيير المناصب سريع جدا، وسقوط الأدوار الاقتصادية وتصاعدها لا يخضع لمعايير واضحة ولكن لقرارات شخصية. أما للفئة المهمشة أو الفئات الشعبية الدنيا فإن الظروف الاقتصادية وغياب قاعدة الجزاء هو الذى يفرض عليها المشاركة فى نشاطات الفساد اليومي، أو على الأقل التسليم به كعرف داخل المجتمع.

محمد الحمامصي

من الشرق للغرب.. هل تتم إعادة صياغة استراتيجيات الأمن القومي؟

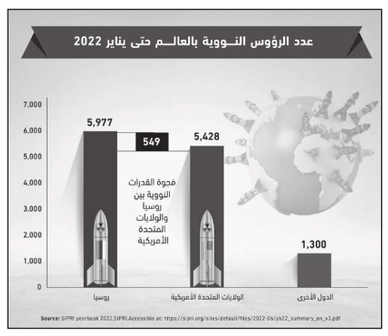

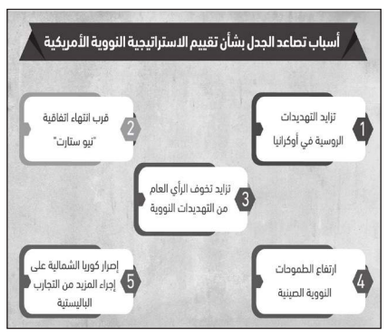

يشهد العالم اليوم تحولات كبرى ينتظر أن تؤدى إلى خلق نظام عالمى جديد متعدد القطبية، ففى ظل النزاعات والحروب والمواجهات والتصدعات التى تمتد على مساحة القارات بين أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا، تتصاعد التحديات أمام الدول الكبرى خاصة روسيا والصين من جهة وأوروبا وأمريكا من جهة أخرى، وهذا الكتاب "Security Concepts إعادة صياغة استراتيجيات الأمن القومى لدول العالم" الذى أصدره مركز إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية بأبوظبي، وعبر مجموعة من الدراسات تتشكل محاورها عبر تساؤلات لماذا تعانى الاستراتيجية النووية الأمريكية من القصور؟ كيف تؤثر الحرب الأوكرانية على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية؟ ما أبعاد الاستراتيجية الألمانية الجديدة بشأن الصين؟ ما مضمون وتأثير الاستراتيجية البريطانية لمكافحة الإرهاب؟ لماذا أطلقت إيطاليا استراتيجية جديدة فى "منطقة المتوسط"؟ ما دلالات استراتيجية الأمن القومى الجديدة لكوريا الجنوبية؟.. يسعى الكتاب أن يكشف بعضا من جواب لما يجرى على الساحة العالمية.

أمريكا وروسيا

انطلاقا من الاستراتيجية النووية الأمريكية وما تعانيه من قصور تؤكد الدراسة أنه مع التوقعات المتعددة حول احتمالية أن تلجأ روسيا لاستخدام قوتها النووية لإنهاء الحرب بصورة أسرع، وحسمها لصالحها، وبالرغم من تأكيدات موسكو أنها لن تلجأ لذلك، ولن تبادر بشن ضربة نووية، لكن تلك الشكوك دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لعودة التفكير فى أنها لا يمكنها التخلف عن موسكو فى تطوير قدراتها النووية خوفا من حدوث حرب مستقبلية بين الدولتين، تقوم فيها روسيا باستخدام قنابل تكتيكية تضرب أهدافا بعينها داخل الأراضى الأمريكية؛ ما يكبد واشنطن الخسائر.

وتكشف أن هناك انقساما فى الآراء بين من يرون أن أى استئناف للتخطيط النووى الجاد سيكون استفزازيا، ويرغبون فى مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية فى استراتيجية الدفاع الأمريكية، وبين أنصار التوجه الآخر الذين يرون أن أخذ الحرب النووية على محمل الجد هو الذى منع – على الأرجح – اندلاعها طوال هذه الفترة، فضلا عن أن الإنكار الأمريكى لهذه الاحتمالية، أدى إلى تفوق القوى النووية الأخرى فى غفلة أمريكية؛ لذلك حان الوقت لإعادة تنشيط التفكير النووى الأمريكي؛ حيث إن المعضلة الآن هى فى الأساس معضلة ثقافية، ويمكن صياغتها فى تساؤل مفاده: هل تستطيع الولايات المتحدة استعادة قدرتها النووية التى فقدتها نسبيا منذ نهاية الحرب الباردة؟.

وتلفت إلى أنه لا يمكن إغفال أن تهديد مكانة واشنطن، سواء من خلال الصين أو روسيا التى تنظر للحرب الأوكرانية كمدخل لتغيير النظام الدولى القائم، يدفع الولايات المتحدة إلى تطوير استراتيجيتها العسكرية لإثبات تفوقها العالمي، وربما أيضا استغلال الاستنزاف الروسى فى الحرب من أجل خدمة مصالحها، لا سيما أن الحرب كشفت لواشنطن عن الكثير من الاستراتيجيات والتقنيات العسكرية الروسية، كما أن الحرب ربما تخدم الولايات المتحدة وتدعم صورتها العسكرية من زاوية إثبات قدراتها وفاعلية أسلحتها التى ساعدت أوكرانيا على الوقوف فى وجه الأسلحة الروسية. ويتوقع مع عدم وجود أى مؤشرات على انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية على المدى القريب، أن تسهم فى تغيير البيئة الجيوسياسية العالمية؛ ما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية إحداث تغييرات فى استراتيجياتها العسكرية لتكون أكثر ملاءمة للتطورات العالمية، والتحالفات التى ستفرزها تلك الحرب.

ألمانيا والصين

وفيما يتعلق بأبعاد الاستراتيجية الألمانية الجديدة بشأن الصين والتى دعت إلى تقليل الاعتماد على السلع الصينية بشكل كبير مع الحفاظ على العلاقات الاقتصادية التى تبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولارات. كما ترفض الاستراتيجية فكرة الانفصال عن الصين، لكنها تشدد على حاجة ألمانيا إلى "التخلص من المخاطر» أى تنويع سلاسل التوريد وأسواق التصدير بعيدا عن البلاد ومن ثم تقليل تعرضها للصدمات الخارجية. تؤكد الدراسة أن الاستراتيجية فى مراحلها الأولى، لكنها تظل خطوة مهمة لألمانيا فى تقليص اعتمادها على الصين؛ حيث من المحتمل أن يكون للاستراتيجية تأثير كبير على اقتصاد ألمانيا وأمنها فى السنوات القادمة، وفقا لما تقره الوثيقة، خاصة مع إقرارها بعدم الانفصال التام عن الصين، بل بمجرد الحد من الاعتماد عليها فى القطاعات الحيوية. ومع ذلك، فإن نشر مثل هذه الوثيقة يشير إلى تغير مهم فى برلين، يجعل الحكومة الألمانية تتماشى بشكل أكثر وضوحا من المفوضية الأوروبية التى ظهرت باعتبارها صوتا أكثر انتقادا للصين فى السنوات الأخيرة، كما يجب على واشنطن أن ترحب بموقف برلين الجيواستراتيجى الجديد تجاه الصين؛ لأنه يشير إلى مجال أكبر للتنسيق عبر الأطلسي.

بريطانيا والإرهاب

أما بالنسبة للاستراتيجية البريطانية لمكافحة الإرهاب، والتى ركزت فيها على الإرهاب الإسلامي، باعتباره التهديد المحلى الرئيسى للمملكة المتحدة؛ إذ شكل نحو ثلثى الهجمات فى عام ٢٠١٨ فضلا عن تشتت وانتشار أعضاء تنظيمى داعش والقاعدة، فى الوقت الذى تحاول فيه الجهات الفاعلة الدولية المعادية للندن الاستفادة من الأنشطة الإرهابية لتحقيق أهداف خاصة لها بالمملكة. فإن هذه الاستراتيجية وفقا للدراسة تعد خطة شاملة تهدف إلى الحفاظ على المملكة المتحدة فى مأمن من الإرهاب؛ حيث تعتبر خطوة مهمة إلى الأمام فى الحرب ضده، باعتبار أنها تتناول جميع جوانب الحرب ضد الإرهاب، كما أن تركيز الحكومة على الوقاية والتعطيل والحماية هو نهج متوازن من شأنه أن يساعد فى الحفاظ على أمن المملكة من العمليات الإرهابية المحتملة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أنه لا يوجد حل واحد لهذه المشكلة المعقدة؛ حيث ستحتاج الحكومة إلى مواصلة العمل مع المجتمع، وتطبيق القانون، والعمل مع الشركاء الدوليين الآخرين فى الشأن ذاته، بيد أنه على الجانب الآخر، جادل بعض النقاد بأن الاستراتيجية لا تذهب بعيدا بما فيه الكفاية فى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بل إن الأمر يتطلب المزيد من الجهود والخطوات الإضافية للحد من انتشار الإرهاب فى البلاد.

البحر المتوسط الآمن

وترى دراسة البديل الآمن التى ناقشت إطلاق إيطاليا عملية "البحر الأبيض المتوسط الآمن"، أن العملية مجرد رؤية إيطالية لمستقبل وحضور روما؛ ليس فى منطقة المتوسط فقط وإنما أوروبا بشكل عام وتقديم نفسها كقوة أوروبية يعتد بها بجانب العمل على مواجهة تهديدات روسيا المتصاعدة لها سواء فيما يتعلق بأمن الطاقة أو تهديد نفوذها ومصالحها فى بعض دول شمال أفريقيا.

وتضيف أن هذه الرؤية الإيطالية ستصطدم بعدة معوقات حتى مع شركائها مثل فرنسا التى تختلف مع روما فى عدة ملفات منها ليبيا ومناطق أخرى، وهى الخلافات التى قلت حدتها بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التى مثلت تهديدا لأوروبا بأكملها، كذلك فى حال تراجع الدعم أو التفاهم الأوروبى مع روما ستتأثر خططها كثيرا سواء فيما يتعلق بالمتوسط أو رؤيتها لجنوب أوروبا وشمال أفريقيا. بجانب ذلك، ستواجه تحركات إيطاليا فى المتوسط منافسة من قبل روسيا التى تعمل الآن على تعزيز حضورها بالمتوسط. كذلك، على روما التوافق وتعزيز علاقاتها بشكل أكبر مع دول شمال أفريقيا وكذلك منطقة شرق المتوسط. وهذه تزاحمها فيها موسكو وقوى أخرى أيضا ستعرقل تحركات روما.

أمن كوريا الجنوبية

وتعالج دراسة «الردع الشامل.. دلالات استراتيجية الأمن القومى الجديدة لكوريا الجنوبية»، مضمون ودلالات الاستراتيجية، حيث صنفت صراحة كوريا الشمالية على أنها عدو يسعى إلى «توظيف آليات التخريب» على الرغم من تعرضها لصعوبات اقتصادية شديدة؛ حيث تنص الاستراتيجية على أن التحدى الأمنى الأكثر إلحاحا هو استمرار كوريا الشمالية فى تطوير قدراتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فى إشارة إلى تركيز بيونج يانج على نشر الأسلحة النووية التكتيكية التى تمكنها من تنفيذ ضربات نووية فائقة الدقة. وترجح الاستراتيجية ضرورة قيام سيول ببناء جيش قوى لجعل بيونج يانج تدرك أن هناك تضحيات أكثر من الفوائد التى من الممكن أن تحققها حال إقدامها على مهاجمة جارتها الجنوبية، وتنص الوثيقة أيضا على "أهمية تثقيف الجنود بأن النظام الكورى الشمالى وجيشه هم أعداؤنا".

تشير الدراسة إلى أن نهج كوريا الجنوبية الجديد وفقا للاستراتيجية تجاه الصين سيتخذ مسارا أكثر حزما؛ وذلك نتيجة للانحياز الصينى المتزايد مع روسيا وكوريا الشمالية، وهو ما سيضعف بدوره من إمكانية معالجة قضايا الأمن الإقليمي؛ ولذلك اتخذت إدارة يون موقفا علنيا فى مايو الماضي، يقوم على الاعتماد على الردع الأمريكى الموسع، حتى لو كان هذا الموقف سيتسبب فى استياء صينى من سيول، بيد أن بكين لا تساهم فى فرض العقوبات الأممية المفروضة على بيونج يانج، وهو ما يهدد بدوره حالة الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية. وتبين الاستراتيجية بشكل واضح العملية العسكرية الروسية الشاملة فى أوكرانيا، وتتعهد بمواصلة مشاركة سيول فى العقوبات ضد روسيا، وتقديم مساعدات إنسانية لأوكرانيا، لكنها تعلن فى الوقت ذاته أن كوريا الجنوبية ستحافظ على علاقات ثنائية مستقرة مع روسيا بشأن القضايا الرئيسية التى تربط بينهما.

محمد الحمامصي